سلسلة المحاضرات واللقاءات العلمية لفضيلة الشيخ (١٦)



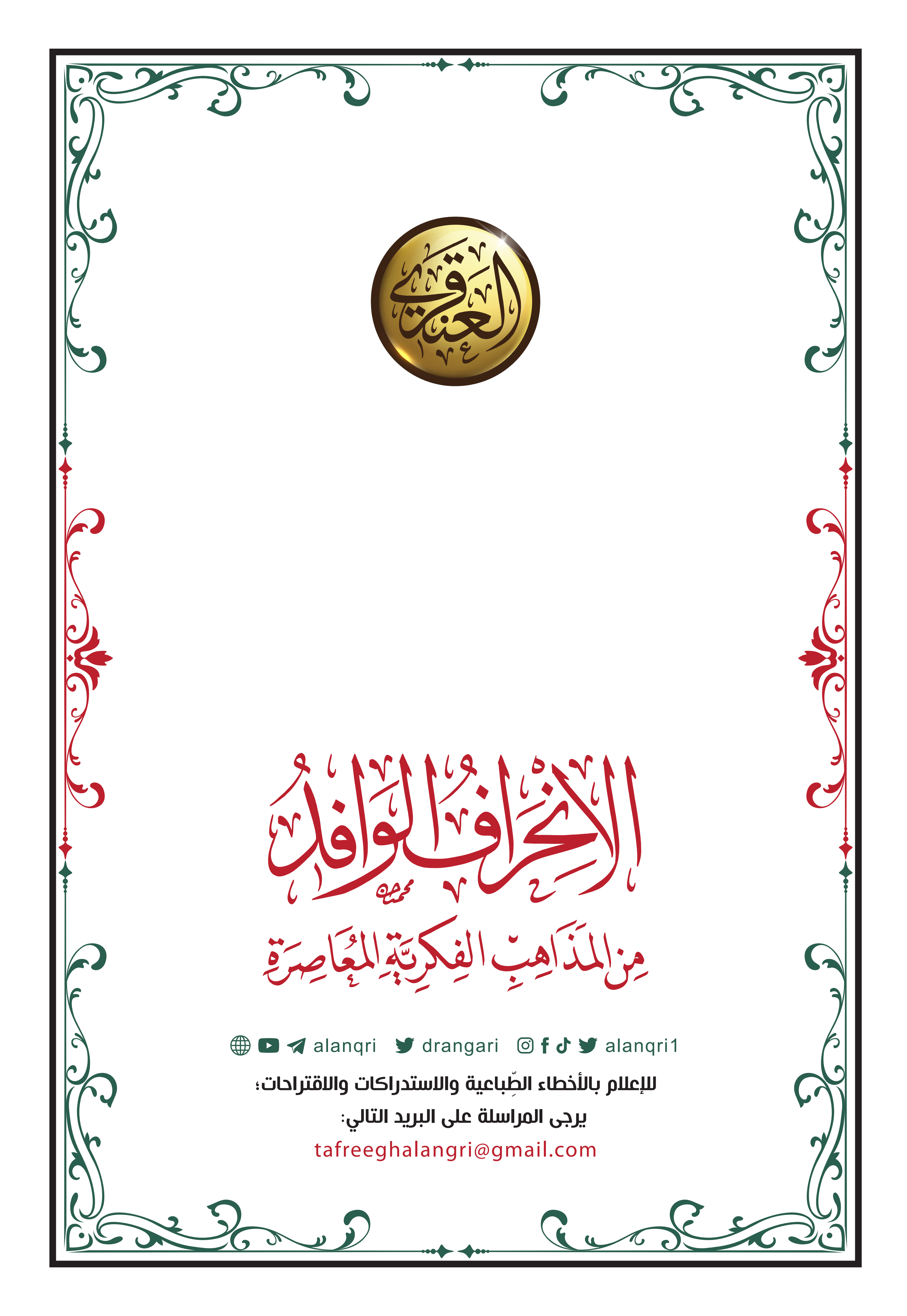
من المذاهب الفكرية المعاصرة



لفضيلة الشيخ الدكتور
عبد الله بن عبد العزيز العنقري
غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين






الانحراف الوافد
من المذاهب الفكرية المعاصرة
alanqri drangari alanqri1
للإعلام بالأخطاء الطِّباعية والاستدراكات والاقتراحات؛
يرجى المراسلة على البريد التالي:
tafreeghalangri@gmail.com


سلسلة المحاضرات واللقاءات العلمية لفضيلة الشيخ
١٦
الانحراف الوافد
من المذاهب الفكرية المعاصرة
لفضيلة الشيخ الدكتور
عبد الله بن عبد العزيز العنقري
غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين
النسخة الأولى



بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَأَشْهَدُ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

❍ **أَمَّا بَعْدُ:**

فعنوان هذه المُحاضرة «**الانحرافُ الوافدُ من المذاهبِ الفكريةِ المُعاصِرة**»، فهو عنوانٌ محدد يتناول لونًا من الانحراف، ومن وجهةٍ مُعينة وإلا فالانحرافُ -أعاذنا الله وإياكم من شره- كثيرٌ ومتلون؛ لكنه هو الانحراف المعاصر المُحدد الذي يُعايشهُ الناس وقد لا يشعر به كثيرٌ من الناس بسبب ما سيأتي إن شاء الله تعالى من تلبيسه وبثّ دُعاته دُعاة الباطل جُملة غير قليلة من الأمور التي دلست على الناس أمرهم في هذه الأنواع من الانحراف.

ستتكلمُ بحول الله عَزَّوَجَلَّ في هذه المحاضرة وفق فقرات مُحددةٍ إن شاء الله تعالى:

الفقرة الأولى: تحذير النصوص من الانحرافِ عن الصراط المستقيم الذي بيّنه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

هذا الانحرافُ -**أيها الإخوة**- الذي سيقعُ في الأمة قد أخبر به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وحذرت منه النصوص في كتاب الله وسنة نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومن النصوص التي ذكرت هذا الانحراف قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام:١٥٣]، في هذه الآية بيّن تعالى أن السبيل والطريق الوحيدة للنجاة شيءٌ واحدٌ لا يمكن أن يتعدد، فقال: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي﴾ [الأنعام:١٥٣] بالإفراد، ولما ذكر

السُّبل والطُرق جعلها بالجمع، وهذا كما بيّن المُفسرين كابن كثير وغيره بسبب أن الحق واحد، أمّا الضلال فكثير -أعاذنا الله وإياكم منه-؛ ولهذا قال تعالى: ﴿يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [البقرة:٢٥٧]، فجعل الظلمات بالجمع؛ لأن الظلمات كثيرة، وأفرد النور؛ لأن الحق واحد، فهذه الآية: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ﴾ [الأنعام:١٥٣] مثل قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ بالجمع ﴿إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [البقرة:٢٥٧] بالإفراد، فهو تعالى يذكر هنا أن ثمّة صراطًا واحدًا مُستقيما، ويبيّن عزّ اسمهُ أن السُّبُل والطُرق، طرق الضلال كثيرة؛ فلهذا قال: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ﴾ [الأنعام:١٥٣]، والسُّبُلَ: جمعُ سبيل وهي الطُرق، وقد جاء عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ فيما رواه ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**خطّ خطًّا مُستقيما وقال: هذا سبيلُ الله، وخطّ عن يمينه وعن شماله خطوطًا، وقال: هذه سُبُل على كل سبيلٍ منها شيطان يدعو إليه**»؛ لأن السُبُل متنوعة تُزيح الناس عن الصراط المستقيم، وهو الذي يريد الشيطان أن يُزيح الناس عنهُ إلى أحدِ طريقين إمّا طريق الإفراط وإمّا طريق التفريط؛ فلهذا قال عَزَّوَجَلَّ فيما أخبر به عن عدو الله إبليس: ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾ ثُمَّ لَءَاتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ ۖ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَٰكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٦-١٧]؛ فمرادهُ أن يزيح الناس عن الصراط المستقيم، أمّا إلى أيّ طريق يذهبون؟ فالشيطانُ لا يبالي كما يقول السلف: «للشيطان طريقان لا يبالي أيهما سلك العبدُ إفراطٌ أو تفريط» لا يكترثُ الشيطان أن يذهب إلى هذا الطريق أو إلى هذا الطريق المهم أن يزيح الناس -والعياذ بالله- عن الصراط المستقيم.

من النصوص التي أخبر بها عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أخبر فيها صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن الانحراف

سيقع في الأمة الحديث المشهور: «**وَسَتَفْتَرِقُ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّة كُلَّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَة**»، فأخبر صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن الافتراق الذي في من قبلنا؛ بافتراق اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافتراق النصارى على ثنتين وسبعين فِرقة، أن هذه الأمة سيأتيها كما أتى من قبلها وستفترق وعلي ثلاثٍ وسبعين ملّة كلها في النار إلا واحدة، الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ لفقههم لم يسألوا النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الفِرق الهالكة لأنها كثيرة؛ وإنما سألوا عن الفرقة التي تنجو، «**قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: الجماعة**»، وفي لفظ: «**مَنْ كَانَ عَلَى مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي**»، فمن لزم هدي النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فلا شك أنه ناجي، وأمّا من انزاح عنه إلى إفراطٍ أو تفريط فإنه في الهالكين -والعياذ بالله-.

من النصوص التي ذكرت الانحراف قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في الحديث الصحيح: «**لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَذْوَ الْقُذَّةِ بِالْقُذَّةِ، شِبْرًا بِشِبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ. قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: فَمَنْ**» أي: من إذًا المقصود؟ المقصود هم، «**لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ**» أي: طُرقهم، «**حَذْوَ الْقُذَّةِ بِالْقُذَّةِ**» من شدّة الاتّباع، «**شِبْرًا بِشِبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ**» أي: من شدّة تقليدهم حتى في الباطل؛ ولهذا أخبر عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كما في اللفظ الذي رواه عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «أن هذه الأمة ستتبع طريق من قبلها حلوها ومرّها» والذي يتبع بهذه الطريقة يتبع الحلو والمرّ، معناه أنه لا يميز وإنما يخبطُ خبط عشواء، لأنه لا يبالي ولا يكترث -نسأل الله العافية والسلامة على هذا الحد-.

ومن الأدلة التي أخبر فيها صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على وقوع هذه الأمة أيضًا -إلا من عصم الله وعافاه- في الانحراف قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَيَحْمِلَنَّ شِرَارُ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى سَنَنِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ أَهْلِ الْكِتَابِ، حَذْوَ الْقُذَّةِ بِالْقُذَّةِ**» هذا اللفظ له شأن؛ لقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هنا:

«**لَيَحْمِلَنَّ**» والحملُ على الشيء يُفيد الإغراء به والتحريض عليه، **أي**: أن هناك من سيغري وسيحرض وسينشر في الأمّة «**سَنَنِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ أَهْلِ الْكِتَابِ، حَذْوَ الْقُذَّةِ بِالْقُذَّةِ** » من شدّة الاتّباع.

ومن النصوص التي أخبر فيها صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بوقوع الانحراف وتبدّل الحال، قوله: «**فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ فَتَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ**»، في قوله: «**فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا**»، يُخبر الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أنهم بعد أن منّ الله تعالى عليهم بتلك المنّة العظيمة فإن الحال سيتغير ولن يمكثوا على هذا الحال؛ بل سيتفاوت الحال من ذلك الاتِّباع لنبي الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى أن تتبدل الأمور إلى هذا الحدّ، وهو وجود الاختلاف الكثير: «إنه من يعش منكم فسيرى اختلافًا كثيرا»؛ فلأجل ذلك أعاد الأمّة إلى ما كانت عليه قبل الاختلاف، فقال: «**فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ فَتَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ**»، الأمور التي تحدث على سبيل الابتداع والاختراع ليس لها أصل حذّرهم منها.

ومن النصوص التي أخبر فيها صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بوقوع الانحراف وتبدّل الحال قوله: «**بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ**»، معنى كونه بدأ غريبا أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما ابتدأ دعوته ومنّ الله تعالى بإنزال الوحي عليه كان في مجتمعٍ مُشرك، فالمؤمنون به عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كانوا قلّة، وكانوا غُرباء في وسط عددٍ كثيرٍ من المشركين، فقال: «**بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا**»، ثم أخبر بأن هذه الغُربة التي بُدأها الإسلام ستعود مرةً ثانية، «**بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ**»، وأخبر عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بمن يكونون غُرباء وبيّن أوصافهم وأحوالهم في النصوص؛ فذكر من صفات هؤلاء الغرباء أنهم «**يَصْلُحُونَ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ**» وهذا

وجه كونهم غُرباء، أن الفساد إذا كان كثيرًا ثم أن أُناسًا معينين ابعدوا عن هذا الفساد فإنهم يكونون قليلين في وسط فسادٍ كثير، مما يجعلهم غُرباء؛ فلأجل ذلك قال: «**يَصْلُحُونَ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ**»، وفي لفظٍ أنه قال صلوات الله وسلامه عليه: «**يُصْلِحُونَ مَا أَفْسَدَ النَّاسُ**»؛ فهم صالحون في أنفسهم ويسعون أيضًا في الإصلاح؛ فلأجل ذلك يواجهون مشقةً بالغة؛ لأنه إذا كان الفسادُ كثيرًا وأراد أحدٌ أن يصلح فإنه يواجه عنتًا وصعوبةً بالغة؛ فهذا بعض النصوص التي أخبرت بوقوع الانحراف في الأمة وهي الفقرة الأولى من فقرات هذه المحاضرة.

الفقرة الثانية: في أنواع الانحرافِ وأسبابه:

الانحراف الواقع قديمًا وحديثًا، نوعان اثنان:

- **النوع الأول**: انحراف له أسباب نبعت من داخل الأمة.
- **النوع الثاني**: انحراف له أسباب وفدت من خارج الأمة.

- **فمثال الأوّل**: وهو الانحراف النابع من داخل الأمة انحراف الخوارج، فإن سبب انحراف الخوارج داخلي من داخل الأمّة حيث ساء فهمهم للنصوص فانزلوا النصوص الواردة في الكفار على المسلمين؛ كما قال ابن عمر رضي الله عنهما فيما علّقه البخاري ووصله الطبري في «صريح السنة» في وصف الخوارج انطلقوا إلى آياتٍ نزلت في الكفار فجعلوها على المسلمين؛ ولذا قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح -في وصف الخوارج-: «**يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ يَحْسَبُونَ أَنَّهُ لَهُمْ وَهُوَ عَلَيْهِمْ**»؛ فهذا السبب واضح أنه من الأسباب الداخلية والانحراف انحرافٌ من داخل الأمة، بسبب أناسٍ يجهلون معاني النصوص ولا يردون الأمر إلى من هو أعلم منهم؛ فلأجل ذلك انحرفوا هذا الانحراف؛ فهذا انحرافٌ داخلي أسبابه داخلية وهذا هو النوع الأول -والمثال عليه مثل ما ذكرنا الخوارج-.

❍ **النوع الثاني من الانحراف:** الانحراف الوافد آتي من خارج الأمة؛ فأصل هذا الانحراف جاء من غير المسلمين؛ لكن هذا النوع من الانحراف لا ينتشر إلا إذا دخل فيه أحدٌ من أبناء الأمة، وحمل هذا الانحراف وصار يدعو إليه، أمّا ما دام الانحراف من خارج الأمة في الغالب أنه لا يؤثر، إلا إذا حملهُ أناسٌ من جلدتنا ويتحدثون بألسنتنا، ثم بدأوا ينقلونه وينشرونه في الناس هنا ينتشر الانحراف.

مثالُ هذا الانحراف القديم، الذي أصلهُ من غير المسلمين مذهب القدرية الأوائل، فإن الضلال الذي وقع في القدر؛ إنما ابتدأه أناس من غير المسلمين، والروايات الواردةُ عن السلف في بيان من أوّل من نشأ على يديه الابتداعُ في موضوع القدر حصرتهُ في اثنين من غير المسلمين، أحدهما يُدعى «سيساويه» وفي بعض الأخبار «سنسويه» وهو رجلٌ من الفرس مجوسي، والثاني رجلٌ نصراني يدعى «سوسن» أسلم أو بالأحرى أظهر الإسلام ثم تنصّر وعاد إلى نصرانيته، هذان الشقيان أدخلا على المسلمين هذه الضلالة ولم تنتشر هذه المقالة في المسلمين؛ حتى حملها رجلٌ من أبناء الأمة وهو «معبد الجهني»؛ فلما حملها -معبد- نشرها باعتباره من أبناء هذه الأمة، أمّا حين كانت على يدي نصراني وعلي يدي مجوسي فإنها لم تنتشر؛ فلأجل ذلك قال ابن عون رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما رواه ابن بطة الحنبلي في «الإبانة الكبرى» في شأن بدعة القدرية قال: أوّل من تكلم فيه رجلٌ من الأساورة يقال له «سيساويه» فإذا ليس عليه تبعٌ إلا الملّاحون، -ما تبعه إلا عامة السُذج مثل الملّاحون الذين يعملون في السفن-، ثم تكلّم فيه بعدُ رجلٌ كانت له مُجالسة، -**أي**: مجالسة لأهل العلم- وله ظهور -في الظاهر على أنه ممن يحملون العلم- يقالُ له معبد فإذا له عليه تبع، **أي**: أنه تبعهُ الناس لأنه من أبناء المسلمين؛ ولأنه يُظن أنه من حملة العلم فانتشرت مقالته، وإلا فأصل هذه المقالة أتت من هذا المجوسي «سيساويه»، ولم يتبعه إلا سُذج الناس كالملاحين الذين لا علم عندهم ولا

فهم، والضرر الناشئ من مثل هذا محدود؛ لكنّ الأشكال كل الأشكال حين تبنى هذا البلاء هذا الرجل المسمى بـ«معبد الجهني» وعنه تلقى أيضًا لاحقًا «غيلان الدمشقي» وانتشرت بدعة القدرية على أيديهم، لا نريد الإطالة في عرض الأسباب التي ينتشر الانحراف من خلالها هذه في الحقيقة تستحق مُحاضرةً مُستقلة؛ لكننا نعرف بذلك أن الانحراف قديمًا وحديثًا إنما ينشأ لأسبابٍ تتكرر في الأمة؛ ثم الانحراف الوافد من قِبل غير المسلمين لا يؤثر في الأمة غالبًا إلا إذا تحمّس له أناسٌ من الأمة، ونشروه في المسلمين فعند ذلك ينتشرُ ويفشو، وهذا ما نريد التركيز عليه في الفقرة الثالثة إن شاء الله تعالى.

❁ الفقرة الثالثة: الانحراف الوافد المرتبطُ بالمذاهب الفكرية المعاصرة:

متى كانت بدايته؟! وما الذي جعله ينتشر؟!

يُعيدُ كثيرٌ من الكُتّاب في هذه المسألة بدايات هذا الانحراف إلى زمن «محمد علي باشا» المتوفى عام ألف ومئتين وخمسة وستين هجري، وهو الذي غزا جيشه الظالم الدرعية وأسقط الدولة السعودية الأولى وعاث في الجزيرة فسادًا، هذا الحاكم وكان حاكمًا بمصر هو أوّل من بعث البعثات الدراسية للخارج، فعاد عددٌ من الدارسين بأفكار من تلك البلدان قد تبنّوها ثم نشروها في الأمّة، أولئك الدارسون لم يكونوا مُحصنين التحصين الواجب؛ لأجل ذلك تخللتهم هذه الأفكار؛ فلمّا رجعوا، رجعوا مزهوين مُغترين بما تعلموه ثم بدأوا ينشرون في الأمّة منذ ذلك التاريخ هذه الأفكار، وإلا فتلك الأفكار لها تاريخ عميق جدًّا في الفكر الأوروبي قديمًا، وصراعات وآلهة مُستديمة؛ لكن لم تصل إلى الأمة بالصورة التي انتشرت بها إلا حين ذهب أُناسٌ وتبنّوها من أبناء الأمة وعادوا بها ونشروها بين المسلمين، نشط دُعاتُها في التأليف وتحمّسوا كثيرًا لدعوة غيرهم إليها، فبدأت تنتشر تلك الأفكار وكان من أخطر ما وقع خلطُ تلك الأفكار بالإسلام، وصبغها بصبغة إسلامية حتى تروج من هذا

السبيل -كما سيأتي إن شاء الله تعالى- بيانهُ.

استفحل الأمر بعد أن هاجمت الجيوش الغربية عددًا من بلاد المسلمين واحتلتها، في فترة ما يسمى بالاستعمار وهي فترة الاحتلال الحقيقي وليست فترة استعمار بل فترة دمار، سقطت بلدانٌ كثيرة من بلدان المسلمين بأيديهم وصار المُحتلّ يؤسس لفكره وينشرهُ داخل بلاد المسلمين وفق تخطيط بعيد المدى، استعمل فيه التعليم والإعلام حتى انتشرت تلك الأفكار في عددٍ من البُلدان من بُلدان المسلمين، وتبنّاها كثيرٌ من أبناء وبنات المسلمين، ولم يتزحزح المُحتلّ المُسمى بـ«المستعمر» إلا بعد أن رسّخ أفكارهُ في تلك البلاد، وهيأ جيلًا من أبناء هذه الأمّة، يحملون أفكاره بحماسةٍ شديدة؛ فلأجل ذلك لما انزاح ذلك المسمى بـ«المستعمر» وجِد من بعده من يواصلون المسيرة من أبناء الأمة ويحملون نفس الفكر، لا بُدّ من الإشارة في هذا المقام لأمرٍ مهم وهو أن من الأمور التي ساعدت على انتشار الانحراف الوافد وجود بيئاتٍ داخل بلاد المسلمين مليئة بالخُرافة، والخُزعبلات، من قبيل الاعتقاد بأن الموتى ينفعون ويضرون، وأن قبورهم مواضع للعبادة لا نظير لها، فكان يُذبح لأهل تلك القبور ويُدعون من دون الله، ويعتقد المعتقد فيهم الضُرّ والنفع؛ فجاء الانحراف الوافد إلى بيئاتٍ قابلةٍ جدًّا للتأثر؛ لأنها بيئاتٌ ليست علمية من جهة؛ بل بيئات خُرافية، ومن جهةٍ أخرى هي بيئاتٌ يستسخف العُقلاء ما يسود فيها من خُرافة وخزعبلات؛ ولذا كان انتشار الانحراف الوافد مصحوبًا ببيئةٍ قابلةٍ لتلك الانحرافات.

۞ الفقرة الرابعة: ما أهم المذاهب المُعاصرة التي انتشرت في بلاد المسلمين؟!

الواقع أنه انتشرت عددٌ من المذاهب تارةً على يد الشرقيين من حقبة الاتحاد السوفيتي، وتارةً على يد الغربيين بأنواع المُحتلّين سواءٌ أكانوا من الفرنسيين أو الإيطاليين أو الإنجليز، وانتشرت أيضًا جُملةٌ من الأفكار؛ فصار هناك مجموعة من المذاهب المُعاصرة يتبنّاها أناس

وينتمون إليها.

وهناك جملة أيضًا من الأفكار العامة، نُشرت في الأمّة وفيها ألوانٌ واسعةٌ جدًّا من الانحراف.

من أكثر ما انتشر في البلاد الإسلامية:

أولًا: الفكر الاشتراكي:

حيث تبنّاهُ داخل الأمة صنفان اثنان:

- **الصنف الأول:** من اقتنعوا بالفكر الاشتراكي كما هو في بيئته التي وفد منها، بعُجره وبُجره، وكان السوفييت في تلك الفترة ينشرون هذه الفكر في العالم بحماسةٍ شديدة.
- **الصنف الثاني:** من خلطوا ما بين هذا الفكر العفن -الفكر الاشتراكي- وما بين الإسلام فحرصوا على أن يصبغوا هذا الفكر الوافد والانحراف العظيم بصبغةٍ إسلامية وأخذوا يركّزون على موضوعاتٍ محددة يزعمون أنها دالة على أن هذا الفكر فكرٌ ينبغي أن يتبنّاهُ المسلمون وأنه لا يوجد في هذا الفكر الوافد المنحرف ما يستدعي أن يردّهُ المسلمون؛ بل ينبغي أن يتبنّوه لأنه مما يُقررهُ دينهم.

من أكثر ما ركّز عليه دُعاة الاشتراكية من الذين يريدون أن يُأسلموها «موضوع حقوق العمال» التي كان يروج الاشتراكيون لها كثيرًا، و«موضوع الطبّقات الضعيفة» من الفقراء وأمثالهم من ذوي الاحتياجات المتعددة، ممن يُسميهم الاشتراكيون في تلك الحقبة بـ«الطبّقات الكادحة»، هذا الصنف الذي نشر الفكر الاشتراكي بهذا الأسلوب خطرهُ كبير، وهو أخطر في الواقع من الصنف الأوّل؛ لأنه يجعل هذه الأفكار تنتشر بين المسلمين بأسلوبٍ لا يستوحشونه منها، لا يستوحشون معهُ من هذا الفكر؛ لأن دُعاة هذا الفكر يُعطون

هذا الفكر غِطاءًا من الشرع، ومن أفسد ما قرّروهُ أنهم ركزوا على جُملةٍ من أحكام الشرع، فقالوا هذه الأحكام أحكامٌ اشتراكية، وركّزوا على رموزٍ كرامٍ من سلف الأمة فزعموا أنهم اشتراكيون، كـ«عمر بن الخطاب» رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وأجلّ الله مقامهُ، و«أبي ذرٍ» رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وأجلّ الله مقامه، وقالوا هؤلاء من يُستدل بتصرفاتهم وجملة مما كان لهم من المواقف على صحة النظرة الاشتراكية، مع عِظم الفرق الكبير جدًّا بين هذا الدين القائم على الاستسلام لله تعالى، وبين هذا الفكر العفن؛ المبني على الإلحاد الصريح -كما سيأتي في أُخريات الكلام إن شاء الله-.

لكن كما نعلم -**أيها الإخوة**- أهلُ التدليس، أهلُ خلطٍ دائمًا بين الحقّ والباطل؛ ولأجل ذلك كثيرًا ما يروج الباطل بسبب أنه يُخلطُ بالحق؛ ولهذا قال تعالى: ﴿**وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾ [البقرة:٤٢] ؛ فلبس الحقّ بالباطل يصحبهُ لزامًا كتمٌ للحقّ؛ فالحقُّ الذي كان ينبغي أن يبيّن أن هذا الفكر الضال فكرٌ مبنيٌ على أساسٍ من الإلحاد هذا كُتِم، ولبس الحقّ بالباطل كان من خلال أخذ أمورٍ عامّة في الشرع مبنية على أساس التّديُّن لله تعالى والزعم بأنها مُتطابقةٌ مع هذا الفكر في جزئياتٍ منه، ولك أن تعلم أن هذا الفكر الاشتراكي حين سقط من يُروجون له في الدولة الروسية، انتقل عددٌ من رواده إلى دائرة ما يُسمّون بالدائرة العامة بالإسلاميين، وهو إطلاق الواقع أنه إطلاق غير منضبط؛ لأنه يُدخلُ الضّال مع المُهتدي ويدخلُ من له أدنى توجه في زعمه إلى الشرع بقطع النظر عمّا لديه من الانحرافات الهائلة الشديدة ويجعلونه في محيط ما يسمونه بـ«الإسلاميين» فيخلطون هذا الخلط البالغ ويقولون هذا فكرٌ إسلامي مع أن كلمة «الفكر الإسلامي» كلمة غير صحيحة ونبّه أهلُ العلم على بُطلانها؛ لأن الشرع لا يُعبّر عنه بالفكر، الشرع أكبر من أن يُعبّر عنه بفكر أو بتصور؛ بل الشرع قائمٌ على أساسٍ من البُرهان واليقين المجزوم به من كتاب الله وسنة نبيه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، نقول انتقل عددٌ من رواد هذا الفكر إلى دائرة من يُسمّون بالإسلاميين بهذا

الإطلاق غير المنضبط وصاروا يواصلون التدليس، تارةً باسم «اليسار الإسلامي» وكأن الإسلام فيه يسارٌ وفيه يمين، والإسلام ليس فيه إلا صراطٌ مُستقيم؛ ليس فيه يسارٌ وليس فيه يمين؛ بل اليسار أو اليمين درباني خارجاني عن الصراط السوي بقطع النظر عن المراد بكلمة اليسار وكلمة اليمين؛ وإنما الشرعُ قائمٌ على الوسطية التي كان عليها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعليها هذه الأمة ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة:١٤٣]، على طريقٍ قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**عدولا**»؛ فسر صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -كما في البخاري- الوسط بـ«العدول»؛ فليس ثمّة يمين ولا يسار؛ وإنما ثمّة صراطٌ مستقيم.

انتقل آخرون من دُعاة هذا الفكر إلى طرفٍ مُضادٍ للاشتراكية وهو «الفُكر الليبرالي»، الذي يأتي عنه الحديثُ لاحقًا -بحول الله- مما يدلك على أن أهل هذا الفكر كذبة؛ فكيف ينتقل الإنسان من «الفكر الاشتراكي» الذي هو في أقصى اليسار إلى «الفكر الليبرالي» المُناهض المقابل له تماما، لولا أن هؤلاء أُناسٌ كاذبون ليسوا أهل مبدأٍ صادقٍ يتبنّونه.

الثاني: الفكر الديمقراطي:

ممّا انتشر من الفكر الوافد الدعوة إلى «الديمقراطية» وعمل دُعاتها عمل نفس المُصنفين في الاشتراكية، ممّن هم على صنفين -كما قلنا- صنفين اثنين، ونشطوا في الدعوة إلى الديمقراطية بنفس الأساليب؛ فمنهم من تبنّى الديمقراطية بوضعها الحقيقي الذي هي عليه، وهو أنه لا يوجد ديمقراطية حسب ما يُقرّر دُعاة الديمقراطية أنفسهم في الغرب إلا وفق جوٍ علماني، هذه هي حقيقة ديمقراطية -كما سيأتي إن شاء الله تعالى الكلام عليها- وإن كان سبق الكلام عليها مُفصلًا في مُحاضرةٍ مُستقلة؛ فهذا صنف وهو الذي يتبنّى الفكر الديمقراطي بجميع تفاصيله.

❍ **الصنف الثاني:** من خلطها بالإسلام وزعموا أن الإسلام لا يُعارض الفكر الديمقراطي، وروجوا لها بنفس الأساليب التي روج دُعاة الاشتراكية للاشتراكية من خلالها، فكمّا سمّى أولئك بعض الأحكام الشرعية أفكارًا اشتراكية، سمّى دُعاة الديمقراطية بعض الأحكام الشرعية النُظم الديمقراطية؛ وكما سمّى دُعاة الاشتراكية رموزًا كِرامًا من السلف بالاشتراكيين؛ سمّى دُعاة الديمقراطية رموزًا كِرامـًا من السلف بالديمقراطيين كـ«عمر» رضي الله تعالى عنه وأرضاه؛ فالديمقراطية الواقع أنه إنما يُظهر منها جانبٌ ويُخفى جانب، الجانب الذي يُظهر من الديمقراطية هو الجانب الذي يريدون من خلاله الترويج لهذا الفكر، والثناء عليه ومدحه.

والديمقراطية بشكلٍ موجز قائمة على كلمتين اثنتين هي: «حكم الشعب»؛ لأن هذه الكلمة حتى تعرفها لا بُدّ أن تعرف ترجمتها، فهي في أصلها كلمة يونانية، معناها: «حُكم الشعب»، وما المُراد بحكم الشعب؟!

السُلطات ثلاث: «السلطة القضائية، والسلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية»، مُرادهم بكون الشعب هو الذي إليه الحُكم، أن إلى الشعب المردّ في جميع السُلطات هذا الثلاث ومنها السلطة التشريعية؛ فالشعب هو الذي إليه التحليلُ والتحريم؛ فالتحليلُ والتحريم غير مرتبط عندهم بالكتاب والسنة؛ بل يرجعُ لاختيار الشعب فقط، فما منعه الشعب فهو الممنوع، وما أتاحهُ فهو المسموح، بقطع النظر عن أيّ نصٍ شرعي يوجب أو يمنع؛ لأنهم يقرّرون أن المردّ في هذا إلى الشعب؛ وبالتالي فالأمر المُحرّم شرعًا يمكن أن يكون مباحًا في الفكر الديمقراطي إذا تبنّاه ورضيه الشعب، والأمر الواجب الملزم شرعًا يمكن أن يتحلل منه الشعب إذا رضيت الأكثرية بالتحلل منه، هذه حقيقة الفكر الديمقراطي.

وأمّا الجانب المُتعلق بالسلطة التنفيذية والسلطة القضائية فهذا واضح؛ لكن الكلام في

موضوع الفكر الديمقراطي وما يؤسسه من أن حكم الشعب يشمل حتى التشريع، ونحن نعلم أن التشريع لله عَزَّوَجَلَّ، وأن الربّ سبحانه هو الذي يُشرّع ولا أحد يُشرّع وأن الربّ عزّ اسمهُ قال: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾ [الشورى:٢١]، فجعل هذا نوع شرك، أن يؤذن بشيءٍ على خلاف شرع الله عَزَّوَجَلَّ، ويُقبل به على أساس أنه مما هو حقٌّ يُشرّعه من يُشرّعه مُصادمًا به أحكام الله تعالى فسمى الله تعالى هذا شركًا: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾ [الشورى:٢١] .

بناءً عليه تعلم أن الواقع أن الديمُقراطية هي كما يُقرّر منظروها لا يمكن أن تنشأ إلا في جوٍ علماني، وأنه لا يمكن أن ينشأ وضعٌ ديمُقراطي صحيح مفصولًا عن النظرة العلمانية، وهذا يُقرّرونه ولهم في هذا كلام واضح جدًّا أنه لا بُدّ في الجو الديمُقراطي من علمنة العقول والمؤسسات.

علمنة العقول بمعنى أن تكون العقول علمانية والمؤسسات أن تبنى وتصبغ، في التعليم في الإعلام في المؤسسات الكبرى أن تصبغ صبغةً علمانية، يقول بهذا يمكن أن يجري الفكر الديمقراطي، أمّا أن يكون هناك فكر ديمقراطي ووضع ديمقراطي دون أن يكون مؤسسًا على النظرة العلمانية فهذا غير وارد؛ ولهذا يُقرّر بعضهم أي يقول أحدهم إن الديمقراطية مسألةٌ لا ارتباط لها بالدين بتاتًا؛ وإنما هي في الوضع العلماني -وهذا استقصينا الكلام فيه كما قلنا في مُحاضرةٍ سابقة-.

وبناءً عليه تعرفُ أن هؤلاء الذين زعموا أنه يوجد ارتباط بين الشرع وبين الديمقراطية أنهم في واقع مُدلسون كما دلس أولئك الذين زعموا أن ثمة ارتباطًا بين الشرع وبين الاشتراكية، والشرعُ بريءٌ كل البراءة وأنزه وأكرم من أن يكون على هذا الحال، ووصف الشرع بأنه على الطريقة الديمقراطية أو الاشتراكية أو كما سيأتي على الوضع الليبرالي لا

شك أنه من أعظم الإساءة إلى الشرع؛ لأن هذه المذاهب -كما سيأتي إن شاء الله تعالى- مبنية المؤسسة على أساس علماني لا ارتباط لها بدينٍ أصلًا.

بناءً عليه نعلم أن هذا التدليس الكبير الذي وقع من أُناس كثيرين قد يتسمّون بأنهم من الإسلاميين ويروجون للفكر الديمقراطي أنه لا بُدّ لهم فيه من جُملةٍ من الشبهات، من أكثر ما يركّزون عليه الوضع الانتخابي في الديمقراطية يقول هذا الوضع الانتخابي في الديمقراطية يُقرّه الشرع؛ لأن بيعة الحاكم تعود إلى بيعة المسلمين له؛ وبناءً عليه يقولون ما دامت الأمّة تُبايع الحاكم فإن بيعة الحاكم من خلال بيعة الأمّة له هي نفس الوضع الذي يكون في الديمقراطية من خلال الانتخابات، مع أن من المعلوم أن البيعة شرعًا إنما هي في أصلها لأهل الحلّ والعقد، والأمّة تبعٌ لهم في ذلك؛ ولأجل ذلك لما بايع الصحابة رضي الله تعالى عنهم أبا بكر رضي الله عنه في سقيفة بني ساعدة وأقرّ ذلك كبراء الصحابة من المُهاجرين والأنصار صارت الأمّة تبعًا لهم في هذا.

أمّا في الوضع الديمقراطي فلا؛ إنما يدخلُ في الانتخاب من هبّ ودبّ، ولا يكون هناك أيّ اعتبار للوضع الديني والخلقي لمن ينتخب فيمكن أن ينتخب المُلحد ويمكن أن ينتخب من هو على أسفل ما يكون من الانحطاط وأشدّه في الجانب الخُلقي وتكون المسألة على الوضع العام لا على طريقة أن يُبايع من قبل أهل الحلّ والعقد كما ذكرنا؛ فجعلوا نوعًا من التدليس وقالوا هذا الوضع الموجود في الشرع هو نفس الوضع الموجود في الفكر الديمقراطي.

من ضمن ما زعموا أن ثمة دلالات في الشرع له على إقرار الفكر الديمقراطي أن المسلم شرعًا لا يحل التعرض له بالعقوبة إلا وفق بينات واضحة أو أدلة لا تردد فيها؛ وإلا فالأصل أنه سالم لا يحلّ التعرض له من قبل أيّ أحد، وهذا معلومٌ مقررٌ شرعا ولأجل ذلك فإن

المتهم شرعًا بتهمة، إذا لم يكن هناك دلالات وعلامات جلية أو أمارات؛ فالأصل أنه سالم، وأنه لو حام حوله شيءٌ من الشبهات دون أن يتجلى هذا في أدلةٍ قطعية أو في أماراتٍ تدل على وجود ارتباطٍ لهذا الشخص بالجناية فإنه شرعًا بريء، ولا يحلّ التعرض له، قالوا هذا الوضع هو الوضع الموجود في الديمقراطية لا يمكن أن يتعرض أحدٌ لأحد إلا وفق جنايةٍ واضحة، وبدون ذلك فالناس آمنون لا يمكن أن يُهاجموا أو أن يُضغط عليهم إلى غير ذلك مما ركزوا عليه، مع أن هذه المسائل العظام مُقررةٌ شرعًا وفق أحكامٍ شرعيةٍ في منظومةٍ عامة.

أمّا هذا الوجه الذي يقولون إنه يوجد في الفكر الديمقراطي فإنه مربوطٌ -كما قلنا- بالأصل العقدي المُعبّر عنه بالأيدولوجية، هذه مرتبطة بالفكر العلماني، والوضع الشرعي الذي يكون عليه المسلم ويكون عليه حتى المُعاهد داخل الدولة الإسلامية في أن الأصل سلامتهُ وبعدهُ عن أيّ تهمةٍ إلا إذا كان هناك من الأدلة القطعية أو الأمارات التي تستدعي أن يُتحقق من حاله هذا وضعٌ شرعي وفق منظومةٍ من الأحكام الشرعية؛ فوجود الشبه العام في بعض المسائل مع أن هذا الشبه لا يمكن أن يكون متطابقا أيضًا؛ لأن ثمة فرقًا كبيرًا بين تقرير الشرع لهذه وتقرير الفكر الديمقراطي؛ لكن نقول الفرق كبير بين التأسيس الشرعي لهذه المسألة وبين التنظير الديمقراطي لهذه المسألة، والفتنة الحقيقة بالفكر الديمقراطي كبيرة جدًّا، وانتشرت بسبب من يروجون لها، **والعجب!!** أن بعض من يروجون للفكر الديمقراطي كانوا في السابق يروجون للفكر الاشتراكي، ولهم كتب لما كانت الاشتراكية فيها نشاط وفيها قوة في تلك الفترة في تقرير الاشتراكية وفق مفهوم يزعمون أنه إسلامي، لما انهارت هذه الفكرة البغيضة انتقلوا إلى تقرير المسألة على الأساس الديمقراطي وزعموا أن الإسلام أيضًا ديمقراطي مثل ما قلنا إن بعضهم أيضًا انتقل إلى الفكر الليبرالي، وهذا كله الحقيقة يدل على العبث، وعلى أن هؤلاء في واقع الأمر ليسوا صادقين فيما يتبنونه ولا فيما يدللون عليه، إذ

كيف ينتقي الإنسان من طرف إلى طرف مقابل تمامًا ثم يزعم أن النصوص دلت على هذا الطرف ثم دلت على الطرف الآخر لولا التلاعب بالنصوص ودلالاتها.

من المبادئ التي انتشرت أيضًا ويروج لها بقوة الآن «الليبرالية»، وهذه الليبرالية معناها الحرية المفتوحة غير المُقيدة بقيد، بل هي مفتوحة بلا ضابطٍ يضبطها ومن الشرع؛ ولأجل ذلك يزعمُ أهل هذا الفكر أن هذا هو الوضع السوي الصحيح، أن يكون المجال مفتوحًا وأن تكون الحرية مُطلقة دون أن تقيد بقيود، فيقول صاحب الفكر أيًّا كان هذا الفكر يقول قولته وله في ذلك كامل الحرية، ويقرّر صاحب الحقّ حقّه وله كامل الحرية، **ما الذي يحدث من هذا الخليط؟!**

يحدث من هذا الخليط اضطراب كبير جدًّا وتذبذب عظيم في أفكار الناس وفي مفاهيمهم؛ فهذا يقول الحقّ وذاك يقول الباطل، وهذا يدعو إلى الحقّ وذاك يدعو إلى الباطل؛ والباطل ألوان وأنواع مما يوجد شيئًا من البلبلة الكبيرة وتنشأ أجيال غير سوية وغير مُنضبطة لا في أمرها التربوي ولا في اتزانها حتى الشخصي والنفسي؛ لأن الأمر إذا كان مفتوحًا بدون ضابط بدون حدّ شرعي يُبين المتاح من غير المتاح، يُبين المسموح من غير المسموح وفق الشرع فإن ذلك يؤدي إلى خللٍ كبير داخل الجماعة، فتجد في البيت الواحد من يتبنى الحق ويقابله من يتبنى الباطل، مما يؤدي إلى شيء من انخرام الجماعة شرعًا.

الجماعة شرعًا مؤسسة على التّوائم، ولا يمكن أن يجمعها ويجعلها هذه الجماعة جماعةً متوائمة إلا إذا انطلقت من مفاهيم سليمة، هذه المفاهيم السليمة مرجعها النصوص، إذًا النصوص كما قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «النصوص من شأنها أنها تؤلف ويجتمع الناس عليها»، فإذا ترك أحدٌ شيءٌ من النصوص، وترك أحد آخر نصوصًا أخرى ﴿ **فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ زُبُرٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ** ﴾ **[المؤمنون:٥٣]**، فيكون هذا على حال وذاك على حال

مما يؤدي إلى وجود فوضى حقيقية داخل أيّ مجتمع يسود فيه هذا الفكر المسمى بالليبرالي.

وهذا هو الحال الموجود والحاصل في تلك المجتمعات الليبرالية في الغرب، فإنها مجتمعات فيها كل فكر، إلى حدّ أنه صار –والعياذ بالله– يتاحُ لعبّاد الشيطان باسم الحرية أن يعبدوا الشيطان، فضلًا عن أصحاب الأوثان وأصحاب الأفكار العجيبة والغريبة، فكون هذا الوضع يسود في مجتمع لا شك أنه يؤسس لفوضى كبيرة في اعتقاد المجتمع؛ في خُلق المجتمع، في اتزان المجتمع وتوائمه مع بعضه؛ لأن الأمر إذا كان مفتوحًا بهذه الطريقة الفوضوية غير المؤسسة على تأسيسٍ علمي وعلي وضعٍ شرعيٍ سوي فإن ذلك يجعل المجال على ما ذكرنا مفتوحًا لفوضى عظيمة.

العجب!! ليس من دُعاة الفكر الليبرالي ممن تبنّوه بوضعه السيئ الفاسد في الغرب، ممن هم من التائهين في الحقيقة؛ إنما العجب من أناسٍ يزعمون أن ثمة تواؤمًا حتى بين الليبرالية وبين الإسلام، وصاروا يسمون أنفسهم بالليبراليين الإسلاميين، ويدّعون أن هذا الفكر الليبرالي متوائمٌ أيضًا مع الإسلام، وهذه كما تلاحظ هذه الأكذوبة وجدت عند دُعاة الاشتراكية، وتوجد عند المروجين للديمقراطية، وتوجد عند المروجين لليبرالية، لماذا؟ لأنهم في وسط مجتمعٍ مسلم، فلو تبنّوا الفكر كما هو وأظهروه على حقيقته، لنبذهُ جمهور المسلمين وعامة المسلمين لا يقبل أحدٌ الفكر بهذه العُجر والبُجر التي هي عليها؛ فيُغلّف دائمًا هذا المبدأ بغلافٍ يزعمون أنه إسلامي.

هذه الطريقة –كما قلت– طريقة تُسلك مرحليًا؛ **أي**: حتى تفشوا الأفكار الفاسدة هذه تحت غطاءٍ إسلامي ثم تُنشأ الأجيال عليها بعد ذلك تظهر الحقيقة بعد أن يُربى هؤلاء عليها تظهر الحقيقة فيتبنى جيلٌ قادم يتبنى الفكر بعُجره وبُجره، ويعلم أنه لا ارتباط له بتاتًا

بالإسلام ثم يدخلُ فيه بوضعه الذي هو عليه في بُلدانه التي صدّرتها.

بناءً على ما تقدّم نعرف أن الانحراف الوافد مؤسسٌ على هذه النماذج الفاسدة لهذه المذاهب المُنحرفة المُعاصرة وهي عائدةٌ -كما قلنا- إلى منبعٍ واحدٍ منبعٍ خبيث هو الفكر العلماني، وهذا يستدعي الكلام على المُراد بالعلمانية.

قد يظن أن العَلمانية وهي: بفتح العين ليست بكسر العين ليست العِلمانية؛ وإنما العَلمانية، في بدايات الأمر كان يُظن أو يروج أن العَلمانية نسبةٌ إلى العلم، ولا وارتباط بتاتًا للعَلمانية بالعلم لا في المعاجم الأجنبية ولا في الواقع الذي عليه العَلمانية.

إذ العَلمانية على سبيل المثال في «معجم أكسفورد» قائمة على اللادينية بهذا الوضوح؛ لأن تلك المعاجم ما مزيتها تتكلم بوضوح؛ **فالعَلمانية**: تعني اللادينية؛ ثم قال -صاحب المعجم-: وليس معنى اللادينية أن ثمة دينًا ودنيا؛ ولكن المراد بالعَلمانية بمفهومها اللاديني أنها المُضادة للدين وهذه الحقيقة هذه الحقيقة لتعريف العلمانية.

ولهذا عرّفتها «دائرة المعارف البريطانية» أيضًا: بأنها حركةٌ اجتماعية تهدفُ إلى نقل اهتمام الناس من الآخرة إلى العناية بالدنيا فقط، يقول اتركوا الكلام في الآخرة وما يتعلق بالجنة والنار واليوم الآخر والاستعداد له، الفكر العلماني قائم على أساس إزاحة هذا تمامًا عن الناس، ونقل الاهتمام من أمر الآخرة إلى أمر معاش الناس وعاد يفكر الإنسان التفكير البهيمي لا يفكر إلا في مأكله ومشربه ومسكنه وما يعيش أما أمر اليوم الآخر وما يتعلق به والجنة والنار والإعداد له فهذا يبعد؛ ولهذا فالعلمانية قائمة على أساس إقصاء الدين تمامًا عن الحياة وليس عن السياسة فقط؛ بل إقصاء الدين عن الحياة في أيّ جانب، في الجانب الاقتصادي، في الجانب الاجتماعي، في جانب الأخلاق، في جانب السياسة، في جميع الجوانب فهذه هي حقيقة الفكر العلماني، إذا عرفنا هذا وكانت العلمانية مؤسسة على هذا

التأسيس فكيف تكون هذه المذاهب المنحرفة كيف تكون هذه المذاهب المنحرفة ذات ارتباطٍ بالإسلام؛ حتى يكون هناك اشتراكية إسلامية، أو يكون هناك ليبرالية إسلامية، أو يكون هناك ديمقراطية إسلامية، هذا مثل من يجمع بين المُتناقضات:

أَيُّها المُنكِحُ الثُرَيّا سُهَيلاً ... عَمرَكَ اللَهَ كَيفَ يَلتَقِيانِ

هِيَ شامِيَّةٌ إِذا ما اِستَقَلَّت ... وَسُهيلٌ إِذا اِستَقَلَّ يَمانِ

هل يمكن أن تزوج الثريا من سهيل؟! ثريا في جهة الشام وسهيل في جهة اليمن، فيمكن أن تجمعهما؟! لا يمكن أن تجمعهما؛ فهكذا هؤلاء الذين يريدون أن يخلطوا هذه المبادئ الضالة العفنة بالإسلام، فكون الإسلام تارةً يُلحق بالاشتراكية، ثم إذا خبت واندثرت الاشتراكية زال دُعاتها وجاء من يُلحق الإسلام بفكرٍ آخر، كما تلاحظ الآن نشاط من يسمّون أنفسهم بالليبراليين الإسلاميين وأن الإسلام ليبرالي، هذا النّفس كان منذُ ستين أو سبعين سنة يقال في الاشتراكية، وأن الاشتراكية هناك اشتراكية إسلامية، كما يقال الآن أن ثمة ليبرالية إسلامية، والإسلام نزه طاهر عن أن يكون على هذه المذاهب العفنة، وكيف يكون الإسلام القائم على الاستسلام لله بالتوحيد، والانقياد له بالطاعة، والبراءة من الشرك، كيف يكون الإسلام متوائمًا مُتماشيًا مع هذه المذاهب النابعة من الفكر العلماني الذي أخبرناك أن الفكر العلماني قائم على أساس إقصاء الدين عن الحياة فكيف يجمع بين هذا وهذا؟! حتى قال أحد كذبتهم ممن يسمّون أنفسهم بأهل اليسار الإسلامي قال: «إن العلمانية هي روح الإسلام» كذب وعبث بأفكار الناس، كيف تكون العلمانية المُقصية للإسلام، المنابذة له منابذةً تامة، كيف تكون هي روح الإسلام؟ لكن -كما قلنا- هم إذا أرادوا أن يروجوا للباطل يريدون أن يصبغوه بصبغةٍ شرعية فكيف يصبغون بصبغة شرعية؟ أن يزعموا أن ثمة تواؤمًا بينه وبين الإسلام.

بناءً عليه يعبثون بالسذج، أمّا لو أظهروا هذه المبادئ على حقيقتها فلا شك، أن المسلم بفطرته ينبذ هذه المبادئ، -وقلنا- إن هذا العبث والتدليس مرحلي، لفترة مرحلية محدودة؛ بحيث إذا أنشئوا أجيالًا تتبنى هذا الفكر عابثين بهم ابتداءً بأن ثمة موائمة بين الإسلام وبين هذه المذاهب فيما يجدّ لاحقًا تنشأ أجيال تُدرك الحقيقة وتعلم أنه لا ارتباط أصلًا للإسلام بهذه المبادئ؛ لكن لما رُبّوا عليها ونشئوا عليها يتبنونها بالوضع الذي هي عليه في بلدانهم.

على كل حال الكلام في الحقيقة في هذه المسائل يطول جدًّا، والذي ينبغي في خضم هذا الحال، المُضطرب الذي يُدلس فيه بين الحقّ والباطل على هذا النحو، ينبغي في الحقيقة أن تؤخذ هذه المذاهب بشيء من التفصيل وأن يبيّن أهم الأمور التي يبثّها أهلها وهذه هي الفقرة الأخيرة في كلمتي هذه، وإن كانت لا يمكن أن تكون كافية؛ لأنه ينبغي -كما قلنا- أن تُفصّل مثل هذه المسائل وتؤخذ هذه المذاهب واحدةً واحدة، وينظر في أهم الأفكار وفي أهم الشُّبهات؛ حتى يحذر الناس؛ لأن الناس قد يقعون في شيءٍ منها وهم لا يعلمون على حدّ قول الشاعر:

عَرَفتُ الشَرَّ لا لِلشَرِ لَكِن لِتَوَقّيهِ   وَمَن لَم يَعرِفِ الشَرَّ مِنَ الخَيرِ يَقَع فيهِ

۞ الفقرة الأخيرة: ما أهم الأفكار التي تنشر من خلالها هذه المبادئ؟

تتفاوت هذه المذاهب في طرحها للموضوعات التي هي في نظر أهلها من أولويات ما ينبغي العناية به؛ لكن الشيء الذي يُركّزون عليه جميعًا، ويقرّرونه بسائر المناحي التي وفدت منها هذه المذاهب شرقية كانت أو غربية، هو تغيير الأحكام الشرعية القائمة على الخضوع لله تعالى في جميع جوانب الحياة، وإقامة حُكمه تعالى في أرضه، فهذا هو أكثر ما يُركّز عليه هؤلاء؛ لأنه إذا وجد الاعتقاد الصحيح، والتطبيق السليم للشرع؛ فلا يمكن أن يكون لهذه الأفكار التي تبث هذه المذاهب المنحرفة أيّ رواج؛ لأن الاعتقاد ينبذها، والتطبيق السليم

للشرع يُقصيها.

إذًا المرجع إذا كان إلى النصوص استحال أن ينتشر هذا الفكر استحالة تامة، أيا كان لونه؛ ولأجل ركّزوا على أهمية أن يُقصى الشرع وتأمل قول الله: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء:٦٥]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ﴾ [الشورى:١٠]، إقامة هذين النصين وما كان في معناهما من نصوص يجعل من المُحال أن تروج هذه الأفكار، وهذه الانحرافات إذا كان الأساس الذي التقوا عليه جميعًا هو السعي إلى إقصاء الشرع وإقصاء الاعتقاد الحقّ من بلدان المسلمين، وعزل الإسلام وإقصائه عن الحياة إذ بوجوده يمتنع وجود هذا الانحراف، وبإقصائه تروج الانحرافات.

لَا مَكَّنَهُمْ اَللهُ وَلَا أَقَرَّ أَعْيُنَهُمْ، وَاللهُ أَعْلَمُ؛ وَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعلى آله وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

ألقيت هذه المحاضرة ليلة الاثنين من شهر
جمادى الآخرة سنة تسع وثلاثين وأربع مئة وألف
من الهجرة النبوية
بمسجد هيا بنت عبد العزيز، بالرياض
حرسها الله دارًا للإسلام والسنة.

